

الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في
الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة

الاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة

من ١١ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩، فيينا، النمسا

التقرير الموجز

السيد كونيهييسا سودا، الرئيس
السيد لازلو كوبلينغر، نائب الرئيس
السيد فرانك مارسيناوسكي، نائب الرئيس
فيينا، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩

مقدمة

١- إدراكاً للأهمية التي يتسم بها التصرف المأمون في الوقود النووي المستهلك والنفائات المشعة، اتفق المجتمع الدولي على ضرورة اعتماد اتفاقية تهدف إلى تحقيق مستوى رفيع من الأمان على صعيد العالم كله في مجال التصرف في الوقود المستهلك وفي النفائات المشعة والحفاظ على ذلك المستوى. وكان هذا هو منشأ الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفائات المشعة (الاتفاقية المشتركة^١)، التي اعتُمدت في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ودخلت حيز النفاذ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢- وتتمثل أهداف الاتفاقية المشتركة فيما يلي:

١' تحقيق مستوى رفيع من الأمان على صعيد العالم كله في مجال التصرف في الوقود المستهلك وفي النفائات المشعة، والحفاظ على ذلك المستوى، من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي بما يشمل - عند الاقتضاء - التعاون في الأمور المتعلقة بالأمان؛

٢' وكفالة أن تكون هناك، أثناء جميع مراحل التصرف في الوقود المستهلك وفي النفائات المشعة، دفاعات فعالة ضد الأخطار المحتملة بما يكفل حماية الأفراد والمجتمع والبيئة من الآثار الضارة المترتبة على الإشعاعات المؤيَّنة الآن وفي المستقبل، بحيث تلبى احتياجات وتطلعات الجيل الراهن دون إخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وتطلعاتها؛

٣' ومنع الحوادث ذات العواقب الإشعاعية والتخفيف من عواقبها فيما لو وقعت أثناء أي مرحلة من مراحل التصرف في الوقود المستهلك وفي النفائات المشعة.

٣- ومن أجل بلوغ تلك الأهداف، اعتمدت الاتفاقية عملية استعراضية. وتقضي الاتفاقية المشتركة بأن يقوم كل طرف متعاقد بما يلي:

١' يقدم مسبقاً إلى سائر الأطراف المتعاقدة تقريراً وطنياً يصف كيفية تنفيذه للالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية المشتركة؛

٢' يلتبس إيضاحات بشأن التقارير الوطنية لسائر الأطراف المتعاقدة عبر نظام يستند إلى أسئلة وردود مكتوبة؛

٣' يعرض ويناقش تقريره الوطني خلال اجتماع استعراضي يتألف من جلسات مجموعات قطرية وجلسات عامة.

وتنص الاتفاقية المشتركة على ألا تتجاوز الفترة الفاصلة بين الاجتماعات الاستعراضية ثلاثة أعوام. وتقدم الوثائق المرفقة بالاتفاقية المشتركة إرشادات حول شكل وهيكل التقارير الوطنية وطريقة إدارة الاجتماعات الاستعراضية.

٤- وعملاً بالمادة ٣٠ من الاتفاقية المشتركة، عُقد الاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة في الفترة من ١١ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ بمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، التي تقوم بمهام الوديع والأمانة للاتفاقية المشتركة. ورئيس الاجتماع الاستعراضي هو السيد كونييسا سودا، مفوض هيئة الأمان النووي اليابانية. ونائبا الرئيس هما السيد لازلو كوبلينغر من هيئة الطاقة الذرية الهنغارية، والسيد فرانك مارسيناوسكي من وزارة الطاقة في الولايات المتحدة. ويتكوّن مكتب الاجتماع من الرئيس ونائبيه، بالإضافة إلى رؤساء المجموعات القطرية الستة، أي السيد آندي هول من المملكة المتحدة؛ والسيد بيتر برينيكيه من ألمانيا؛ والسيد دوغ ميتكالف من كندا؛ والسيد كاره أولباك من الدنمارك؛ والسيدة ميرله لوست من إستونيا؛ والسيد جان ريمي غوز من فرنسا.

٥- وشارك خمسة وأربعون طرفاً متعاقداً في الاجتماع الاستعراضي، وهذه الأطراف هي: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وبيلاروس، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، والصين، وطاجيكستان، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، ولافتيا، ولكسمبورغ، وليتوانيا، والمغرب، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليوراتوم، واليونان. وشاركت خمسة أطراف متعاقدة منها للمرة الأولى، وهي: جنوب أفريقيا، والسنغال، والصين، وطاجيكستان، ونيجيريا. ولم تشارك ثلاثة أطراف متعاقدة في الاجتماع الاستعراضي، وهي: أوروغواي وأوزبكستان وقيرغيزستان.

٦- ولم يقدم كل من السنغال وقيرغيزستان وأوزبكستان تقريراً وطنياً. ورغم أن أوروغواي لم تشارك في الاجتماع، فقد قدمت تقريراً وطنياً تم استعراضه، بموافقتها، من جانب أعضاء المجموعة القطرية. وأرسل تقرير المقرر المعد إلى جهة الاتصال الوطنية في أوروغواي، واتفقا عليه.

٧- ولم يكن هناك متأخرون في التصديق وفقاً لتعريفهم الوارد في القاعدة ٢ من النظام الداخلي واللائحة المالية (الوثيقة INFCIRC/602/Rev.2).

٨- وكما تم الاتفاق أثناء الاجتماع التنظيمي، حضر الاجتماع بصفة مراقبين وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية.

ملاحظات عامة

٩- سلمت جميع الأطراف المتعاقدة الحاضرة بأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة هو موضوع حاسم الأهمية وصعب، وبأنه توجد مجالات كبيرة للتحسين. وأكدت جميع الأطراف المتعاقدة الحاضرة التزامها بتحسين الوضع.

١٠- ولوحظ طوال الاجتماع الاستعراضي الثالث أن العملية الاستعراضية تنضج جيداً، وقد شهد الاجتماع الاستعراضي الثالث قدراً أكبر من الحوار البناء ومن تبادل المعارف الذي شهده الاجتماعان الاستعرازيان السابقان.

١١- وعلى الرغم من التنوع الواسع في الأوضاع الوطنية فقد اتفقت آراء جميع الأطراف المتعاقدة الحاضرة على أن الاجتماع الاستعراضي الثالث أظهر أن تقدماً قد أحرز في بناء الإطار التشريعي والرقابي والحفاظ عليه، وفي التنفيذ العملي، منذ الاجتماع الاستعراضي الثاني.

١٢- وقد عقد الاجتماع الاستعراضي الثالث في وقت تنظر فيه بلدان عديدة في إمكانية استهلال برنامج وطني للقوى النووية. ويوصي الاجتماع الاستعراضي الراهن بقوة بمراعاة أمان التصرف في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة منذ البدايات الأولى لعملية النظر هذه.

١٣- وتناولت الأطراف المتعاقدة الجوانب التي أشار الاجتماع الاستعراضي الثاني إلى أنها بحاجة إلى مزيد من العمل، وانعكست تلك الجوانب في تقاريرها الوطنية والعروض الشفوية التي قدمتها خلال الاجتماع الاستعراضي الثالث.

١٤- وأبدت الأطراف المتعاقدة الحاضرة أثناء الاجتماع الاستعراضي الثالث ممارسات جيدة في العديد من المجالات، ومنها:

١' الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالتصرف في النفايات المشعة وفي الوقود المستهلك، حيثما ينطبق ذلك؛

٢' والأطر القانونية والرقابية الخاصة بالتصرف في النفايات المشعة والتصرف في الوقود المستهلك عند الاقتضاء؛

٣' والتعاون الدولي ومشاركة الجمهور.

١٥- وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس منذ الاجتماع الاستعراضي الأخير، ما زال من اللازم بذل الكثير من الجهود لمواجهة التحديات التالية:

١' تنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بالتصرف الطويل الأجل في الوقود المستهلك، بما في ذلك التخلص من النفايات القوية الإشعاع و/أو الوقود المستهلك القوي الإشعاع؛

٢' وتحديد مواقع مرافق التخلص من الوقود المستهلك ومن النفايات المشعة، وتشبيد هذه المرافق وتشغيلها؛

٣' والتصرف في النفايات الموروثة؛

٤' ورصد المصادر المختومة المهمة واستعادة المصادر اليتيمة؛

٥' والموارد البشرية وإدارة المعارف؛

٦' والموارد المالية اللازمة لتغطية الخصوم.

أبرز معالم الاجتماع الاستعراضي الثالث في مجال السياسات والجوانب التقنية

فيما يلي أهم القضايا التي أشير إلى إحراز تقدم بشأنها:

الإطار التشريعي والرقابي

- ١٦- قام العديد من الأطراف المتعاقدة بإكمال وتحديث الإطار التشريعي والرقابي لديه، وإن كانت عملية التنفيذ تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لدى بعض الأطراف المتعاقدة.
- ١٧- ويقوم بعض الأطراف المتعاقدة بوضع نظم لرفع الرقابة، أو وضعها بالفعل.

السياسات

- ١٨- جميع الأطراف المتعاقدة الحاضرة ملتزمة بمعالجة التصرف في النفايات وفي الوقود المستهلك، عند الاقتضاء، بأسلوب شامل. وقد وضع العديد من الأطراف المتعاقدة استراتيجيات للتصرف في الوقود المستهلك والنفايات، أو يعكف على وضعها، استناداً إلى عمليات جرد متزايدة الشمول، بما في ذلك جرد الوقود المستهلك والنفايات الناجمة عن الإخراج من الخدمة، أو التي ستنتج عنه.
- ١٩- وأبلغ بعض الأطراف المتعاقدة عن التقدم المحرز في تحديد مواقع مرافق التخلص الجيولوجي من النفايات وتشبيدها وتشغيلها.
- ٢٠- وتعرض عدد من الأطراف المتعاقدة التي لديها برامج نووية صغيرة أو برامج محدودة للتصرف في النفايات لموضوع المستودعات الإقليمية. ولكن لم يتحقق أي تقدم عملي حقيقي حتى الآن. وأشير إلى أن مواصلة التعاون بين هذه الأطراف المتعاقدة من شأنها أن تيسر إحراز تقدم في هذا الموضوع الهام.
- ٢١- وقد أدرجت بعض الأطراف المتعاقدة في تقاريرها الوطنية مسألة مخلفات المواد المشعة الموجودة في البيئة الطبيعية، التي لا تنشأ من دورة الوقود النووي.

الإخراج من الخدمة

٢٢- وضع العديد من الأطراف المتعاقدة، لا سيما التي لديها محطات قوى نووية، خططاً لتمويل عمليات الإخراج من الخدمة. ولكن بالنسبة لبعض الأطراف المتعاقدة مازال موضوع تمويل إخراج مفاعلات البحوث من الخدمة ينتظر الحل.

٢٣- وأبلغ عدد من الأطراف المتعاقدة عن التقدم الملحوظ المحرز في إخراج المرافق من الخدمة.

المصادر المختومة المهملة

٢٤- أحرز بعض التقدم منذ الاجتماع الاستعراضي الثاني في إدارة المصادر المختومة المهملة والمصادر "اليتيمة". وشرع العديد من الأطراف المتعاقدة في تطبيق نظم للتعقب ومكاتب تسجيل وطنية.

الممارسات الماضية

٢٥- أبلغ العديد من الأطراف المتعاقدة عن التقدم المحرز في مجالات استصلاح المواقع والتصرف في النفايات الموروثة.

إدارة المعارف

٢٦- سلّم بأن الحفاظ على المعارف ونقلها، وعلى الذاكرة المؤسسية والخبرة المؤسسية، فيما يتعلق بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، عن طريق التعليم والتدريب، ومن خلال تعيين الموظفين الجدد، هو أمر ذو أهمية حاسمة للمشغلين وللهيئات الرقابية.

٢٧- كما أن بناء الكفاءة في مجال أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة حاسم الأهمية للبلدان التي تنظر في استهلال برنامج قوى نووية.

مشاركة أصحاب المصلحة

٢٨- اتفقت جميع الأطراف المتعاقدة الحاضرة على أن القرارات بشأن سياسة التصرف في النفايات المشعة والتصرف في الوقود المستهلك، وبشأن تحديد أماكن مرافق التصرف في النفايات المشعة والتصرف في الوقود المستهلك، ينبغي أن تُتخذ بمشاركة أصحاب المصلحة.

٢٩- وعلى وجه الخصوص، وتسليماً بأن إقامة مرفق للتخلص من النفايات المشعة تستوجب القبول من جانب المجتمع، تشدد الأطراف المتعاقدة على الأهمية القصوى لإشراك أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية المتأثرة، منذ البداية، في عملية إقامة تلك المرافق.

التعاون الدولي

٣٠- أكد العديد من الأطراف المتعاقدة أنه يدرك فوائد وأهمية تعزيز التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا. وعلى وجه الخصوص، أكدت الأطراف المتعاقدة التي لديها برامج محدودة للتصرف في النفايات المشعة وللبحوث في هذا المجال على ضرورة تبادل المعارف والمساعدة. وأفادت أطراف متعاقدة عديدة عن استعمالها لمعايير الأمان التي وضعتها الوكالة وعن تجاربها المتعلقة بخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة لدى الوكالة؛ وتنوي أطراف متعاقدة أخرى استقبال أو طلب بعثات في إطار هذه الخدمة في المستقبل.

٣١- وذكّر أيضاً أن إعادة وقود مفاعلات البحوث المستهلك إلى بلد المنشأة هي ممارسة جيدة.

التحسينات الممكنة في إطار الاجتماعات الاستعراضية المقبلة

٣٢- نوقشت سبعة مواضيع من جانب فريق العمل المفتوح العضوية، الذي أنشئ في الجلسة العامة الافتتاحية وترأسه السيد فرانك مارسيانوسكي، وهي:

- (١) الاجتماع المواضيعي لمقرري السياسات؛
- (٢) أداة عرض البيانات الخاصة بالتقارير الوطنية المقدمة بموجب الاتفاقية المشتركة والقائمة على أساس قاعدة بيانات التصرف في النفايات المتاحة على الشبكة؛

- (٣) التحسينات في عملية اختيار أعضاء المكتب؛
 - (٤) قيادة الاتفاقية المشتركة؛
 - (٥) نقل المعارف والحفاظ على الاستمرارية بين الاجتماعات الاستعراضية؛
 - (٦) تحسين التفاعل بين الاجتماعات الاستعراضية؛
 - (٧) التعديلات في مهام نائب رئيس المجموعة القطرية.
- ٣٣- وُحِدَتْ من خلال مداوولات فريق العمل المفتوح العضوية مجالات لتحسين الاجتماعات الاستعراضية المقبلة، وأقرت في الجلسة العامة للاجتماع الاستعراضي.

الاستنتاجات

- ٣٤- لاحظ المشاركون في الاجتماع الاستعراضي الثالث الزيادة المعتدلة في عدد الأطراف المتعاقدة، مقارنة بالاجتماع الاستعراضي الثاني. واقترحت الأطراف المتعاقدة الحاضرة زيادة الجهود لدفع عجلة هذا الاتجاه في المستقبل.
- ٣٥- وعملية الاستعراض آخذة في النضج بصورة جيدة، وقد جرت مبادلات بناء وتبادل للمعارف في جو من الانفتاح والصراحة.
- ٣٦- وبيّن الاجتماع الاستعراضي الثالث أن العديد من الأطراف المتعاقدة استهلت إجراءات جديدة أو تقوم بتعزيز الإجراءات الراهنة بغية تحسين التصرف المأمون في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة. إلا أن كل طرف متعاقد يواجه تحديات تقتضي اتخاذ المزيد من الإجراءات أو مواصلة تنفيذ أنشطة استهلت مؤخراً.
- ٣٧- وتشير الاتجاهات الثلاثة آنفة الذكر إلى أن الاجتماع الاستعراضي الرابع، المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١٢، سيقدم المزيد من المساهمة في بلوغ مستوى عال من الأمان على صعيد العالم في التصرف في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة والحفاظ على هذا المستوى. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، ينبغي أن تشتمل الإجراءات التي تتخذها الأطراف المتعاقدة، وبالتالي تقاريرها المقدمة إلى

الاجتماع الاستعراضي القادم، على القضايا التالية:

- إقامة إطار رقابي شامل؛
- استقلال الهيئة الرقابية استقلالاً فعلياً؛
- تنفيذ الاستراتيجيات من خلال معالم واضحة للتنفيذ؛
- التمويل من أجل ضمان التصرف في النفايات؛
- التعليم وتعيين موظفين وعاملين أكفاء؛
- المستودعات الجيولوجية للنفايات القوية الإشعاع.